الأمم المتحدة

S/2021/828



Distr.: General
27 September 2021
Arabic
Original: English

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2547 (2020)، الذي مدد فيه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وفقا لقرار المجلس 2476 (2019) الذي أنشأ بموجبه المكتب وطلب إلي تقديم تقرير عن تنفيذ القرار كل 120 يوما. ويتضمن التقرير التطورات الهامة التي حدثت منذ تقريري السابق (S/2021/559) ويقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية المكتب.

ثانيا - المسائل السياسية والحكم الرشيد (النقطة المرجعية 1)

2 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بحدثين خطيري الأبعاد: اغتيال الرئيس، جوفينيل مويس، في 7 تموز/يوليه، ووقوع زلزال بقوة 7,2 درجات ضرب جنوب غرب هايتي في 14 آب/أغسطس، أدى إلى مقتل أكثر من 240 2 شخصا وإصابة نحو 700 12 شخص بجروح. وساهم كلا الحدثين في زيادة أوجه عدم اليقين بشأن استقرار البلد ومسارها السياسي، وتسببا في تأخيرات إضافية في تنظيم الانتخابات التي حان أجلها منذ وقت طويل. وفي 19 آب/أغسطس، أجرت نائبتي، يرافقها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، زيارة استغرقت يومين بهدف الإعراب عن تضامن الأمم المتحدة مع هايتي ودعمها لها. وزارا المجتمعات المحلية المتضررة، وعقدا مناقشات مع الحكومة ومديرية الحماية المدنية وقادة المجتمعات المدنية.

3 - وفي الساعات الأولى من يوم 7 تموز/يوليه، استيقظ البلد على خبر مروع هو اغتيال الرئيس مويس في هجوم على مسكنه الخاص في بيتيونفيلي (المقاطعة الغربية) أصيبت فيه السيدة الأولى بجروح خطيرة. وفي أعقاب الاغتيال مباشرة، أصدر مجلس الوزراء المؤقت، برئاسة رئيس الوزراء المؤقت كلود جوزيف، مرسوما بفرض سلسلة من التدابير الأمنية استنادا إلى المادة 149 من الدستور المعدل، وشملت التدابير فرض حالة الطوارئ لمدة 15 يوما التي تمنح الحكومة سلطة تعبئة الشرطة الوطنية الهايتية والقوات المسلحة الهايتية لتفتيش المساكن واعتقال الأفراد، وتقييد الدخول إلى البلد والخروج منه - بوسائل تشمل



21-12899 (A) 300921 300921



إجراء عمليات تفتيش أمنية على الطرق والأمر بإغلاق المطارات الدولية مؤقتا. وبقي معظم سكان بورت أو برنس في مساكنهم خلال الساعات الـ 48 التالية، وظلت الحالة الأمنية العامة في البلد هادئة. ولكن خلال الجنازة الرسمية التي جرت في 23 تموز/يوليه في كاب هايسيان (المقاطعة الشمالية)، أغلق محتجون يطالبون العدالة بالاقتصاص من قتلة الرئيس الراحل عدة طرق رئيسية ونهبوا شركات خاصة بينما كانت الشرطة تعمل على إعادة فرض النظام العام.

4 - وحتى الآن، ألقي القبض على 44 مشتبها فيهم، من بينهم 20 من أفراد الشرطة الهايتية وعدد من الرعايا الأجانب، بزعم تورطهم في الاغتيال، ولا يزال ثمة أفراد آخرون مطلوبين للاستجواب. وعلى الرغم من بدء تحقيقات عديدة على وجه السرعة، والمساعدة التي قدّمها الشركاء الدوليون، فإن الظروف العنيفة التي أحاطت بوفاة الرئيس مويس لا تزال غير واضحة، ويزيد من صعوبة إحراز تقدم في التحقيقات وجود أبعاد عبر وطنية مزعومة في ملابسات الجريمة. ونتيجة لذلك، تكثر التكهنات حول من موّل عملية الاغتيال ونظّمها.

5 - وأدى الاغتيال إلى زيادة تفاقم الفراغ المؤسسي في هايتي - بعد وفاة رئيس محكمة النقض من جرّاء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في حزيران/يونيه - حيث أصبحت فروع السلطة الثلاثة في البلاد الآن تعاني من خلل. ومع ذلك، فإن الشكوك التي ثارت بشأن القيادة التنفيذية نتيجة للخلافات الأولية بين رئيس الوزراء المؤقت كلود جوزيف ورئيس الوزراء المعيَّن أرييل هنري، الذي كان الرئيس قد عيّنه قبل نحو 24 ساعة من وفاته ولكنه لم يستلم مهام منصبه بعد، قد خفت حدتها بسرعة. واستلم رئيس الوزراء هنري وأفراد حكومته المكونة من 18 عضوا مهام مناصبهم في 20 تموز/يوليه، واحتفظ السيد جوزيف بمنصبه كوزير للخارجية والشؤون الدينية. وفي هذا السياق، واصلت ممثلتي الخاصة وفريقها، بالتنسيق مع منظمة الدول الأمريكية وجهات فاعلة وطنية ودولية أخرى، التواصل مع قادة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لتشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بغية وضع الخلافات جانبا والتوصل إلى توافق الآراء اللازم لتحديد سبيل المضي قدما.

6 - وأعرب رئيس الوزراء هنري منذ توليه مهام منصبه عن رغبته في التوصل إلى اتفاق سياسي باتّباع نهج شامل وتوافقي لتهيئة الظروف لإجراء انتخابات وطنية. وفي 11 أيلول/سبتمبر، توصل أكثر من 150 حزبا سياسيا ومنظمة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المعارضة السابقة وجماعات الائتلاف الحاكم، إلى اتفاق مع رئيس الوزراء بشأن ترتيبات الحكم للفترة التي تسبق الانتخابات، التي من المقرر تنظيمها في موعد أقصاه نهاية عام 2022. وينص الاتفاق على سلطة تنفيذية بقيادة رئيس الوزراء، ومجلس وزراء معاد تشكيله، ومجلس انتخابي مؤقت جديد، فضلا عن جمعية تأسيسية لوضع الصيغة النهائية لمشروع دستور سيعرض للاستفتاء من أجل "التصديق عليه". وتجدر الإشارة إلى أن هيئة رقابة تضم 33 عضوا، بمن فيهم أعضاء مجلس الشيوخ العشرة المتبقون، ستُمنح سلطة منع اعتماد المراسيم الحكومية بأغلبية الثلثين. ويحدد الاتفاق أيضا المجالات ذات الأولوية لعمل الحكومة مع التركيز على الأمن والعدالة والاقتصاد.

7 - وفي الوقت نفسه، كرر بعض أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك لجنة المجتمع المدني المعنية بحل الأزمة بأيدي أبناء هايتي، تفضيلهم لرئيس مؤقت ورئيس وزراء لقيادة السلطة التنفيذية، ودعوا إلى عملية انتقال سياسي أطول تُجرى خلالها إصلاحات واسعة النطاق في مجالي الحوكمة والأمن.

8 - وواصل رئيس الوزراء بذل جهود تواصل مكثفة من أجل توسيع نطاق الانضمام إلى الاتفاق، بما في ذلك عن طريق الحوار مع اللجنة المعنية بحل الأزمة بأيدي أبناء هايتي. وتجري هذه المناقشات في ظل قطيعة سياسية بين رئيس الوزراء وبعض كبار المسؤولين من إدارة الرئيس الراحل، الذين ظلوا ينتقدون التحقيق في الاغتيال.

9 - ونظرا لأن العملية السياسية لم تكن قد نضجت بالكامل بعد، رفض رئيس الوزراء هنري الجداول الزمنية المنقحة للانتخابات التي نشرها المجلس الانتخابي المؤقت خلال الصيف واعتبر أنه لا يمكن الدفاع عنها. وبالمثل، أشار رئيس الوزراء، بعد تلقي نسخة ثالثة من مشروع الدستور من اللجنة الاستشارية المستقلة التي أنشأها الرئيس مويس، في 8 أيلول/سبتمبر، إلى أن جمعية تأسيسية مقترحة ستستعرض الوثيقة وتعد نصا نهائيا.

10 - وفي غضون ذلك، نُشِرَ مرسوم انتخابي جديد في 5 تموز/يوليه. ولئن كان هذا المرسوم قد أبقى على معظم أحكام المرسوم الصادر في عام 2015 لتنظيم الدورة الانتخابية في الفترة 2015-2017، فإن بعض الجوانب قد حُسِّنت - مثل تعزيز مشاركة المرأة بفرض تدابير ملزمة وتقديم حوافز مالية لزيادة عدد المرشحات.

11 - وظل غياب التوافق في الآراء حول الاستفتاء، والزلزال، والاعتراض على مشروعية المجلس الانتخابي واعتزام الحكومة تغيير المجلس الانتخابي بعد التوصل إلى اتفاق سياسي، تعرقل إحراز التقدم في التحضير للانتخابات. وفي منتصف حزيران/يونيه، أخلّت الاحتجاجات المناهضة للاستفتاء بدورات تدريب موظفي الانتخابات في فورت ليبرتيه (المقاطعة الشمالية الشرقية) وجاكميل (المقاطعة الجنوبية الشرقية). وإضافة إلى ذلك، لم يكمل المجلس الانتخابي بعد توظيف عمّال الاقتراع. وفي أعقاب الزلزال الذي وقع في 14 آب/أغسطس، علّق المجلس الأنشطة الانتخابية في انتظار تقييم الأضرار التي أصابت الهياكل الأساسية والأضرار المادية في المناطق التي أصابها الزلزال. وتشير التقييمات الأولية إلى وقوع أضرار جسيمة أصابت بعض المكاتب الانتخابية على مستوى البلديات والعديد من المباني العامة التي كان المجلس ينوي استخدامها كمراكز اقتراع.

12 - وفي ضوء احتمال حدوث تأخيرات إضافية في الجدول الزمني للانتخابات، يُتوقع إعادة فتح باب التسجيل. وبلغ عدد الهايتيين في سن التصويت الذين سجلوا أسماءهم للحصول على بطاقة الهوية الجديدة، التي تستخدم أيضا كبطاقة للناخبين، أكثر من 5 ملايين شخص في 30 آب/أغسطس، وتشكل النساء 52,7 في المائة من المسجلين في سجل الناخبين الجديد. واتجاه تزايد تسجيل الإناث مستمر في المقاطعات العشر وفي أوساط المقيمين في الشتات في الولايات المتحدة الأمريكية. وأخيرا، صرفت الحكومة في 19 تموز/يوليه مبلغا إضافيا قدره 6,5 ملايين دولار لصالح الصندوق المشترك للتبرعات من أجل الانتخابات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحيث وصل مجموع مساهماتها إلى 39,8 مليون دولار، صُرف منها 12,4 مليون دولار لتيسير تنظيم الاستفتاء الدستوري الذي كان قد تقرّر تنظيمه في وقت سابق.

13 - وعلى الرغم من غياب اليقين بشأن موعد إجراء الانتخابات، واصلت الخلية الأمنية الانتخابية المشتركة التي تعمل بتنسيق من الشرطة الوطنية عقد اجتماعات أسبوعية مع المجلس الانتخابي والأمم المتحدة وعدد آخر من الشركاء الوطنيين والدوليين. ونظرا للتأخيرات المتوقعة بسبب التغييرات

المحتملة في المجلس الانتخابي والتعديلات التي أعقبت الزلزال، سيتواصل تنقيح الخطة الوطنية المتكاملة لتوفير الأمن في الانتخابات وميزانية الخلية الأمنية الانتخابية المشتركة.

14 - وفي الوقت نفسه، يقدم الشركاء الدوليون دعما إلى الشرطة لتحسين تقييم المخاطر في 534 1 مركز اقتراع ومركز لوجستي تخزّن فيها المواد الانتخابية والأصول الانتخابية. وعلاوة على ذلك، في إطار مشروع مموّل من صندوق بناء السلام بتكلفة تبلغ 1,5 مليون دولار، ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجمع بين ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمجلس الانتخابي المؤقت لوضع استراتيجية لمنع وردع العنف الانتخابي. وأخيرا، أُرجئ تعيين وتدريب 000 7 من موظفي أمن الانتخابات المؤقتين إلى حين تحديد موعد مؤكد لإجراء الانتخابات.

ثالثا - الحدّ من العنف المجتمعي (النقطة المرجعية 2)

15 - واستمر عنف العصابات في منطقة بورت أو برنس الكبرى بعد فترة هدوء قصيرة بين اغتيال الرئيس وجنازته الرسمية في 23 تموز/يوليه. ومنذ أوائل حزيران/يونيه، أدى تجدد التنافس بين العصابات وتغيّر التحالفات إلى تشريد نحو 000 19 شخص في قطاعات كارفور وسيتي - سوليي وكروا دي بوكي ودلماس وحي مارتيسان التابع لبورت أو برنس (المقاطعة الغربية). كما أدت الاشتباكات المميتة إلى تقييد إمكانية الوصول برّا إلى المقاطعات الجنوبية الأربع، وتسببت في نقص في السلع الأساسية مثل الوقود، وزيادة تعطيل الأنشطة الاقتصادية. وبسبب الاعتداءات المستمرة التي ارتكبتها العصابات المسلحة، اضطرت منظمة أطباء بلا حدود في 2 آب/أغسطس إلى إغلاق مستشفاها في مارتيسان الذي كان يعمل منذ 15 عاما ونقله إلى موقع آخر. وإضافة إلى ذلك، نهبت العصابات في الفترة من 1 إلى 6 حزيران/يونيه ستة مراكز للشرطة في مارتيسان وسيتي - سوليي ولا سالين ووسط مدينة بورت أو برنس، وقتلت بوحشية أربعة من أفراد الشرطة وأصابت شرطيا واحدا بجروح. وفي أعقاب الزلزال الذي وقع في 14 آب/أغسطس، يسرت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التوصل إلى ترتيبات مؤقتة مع العصابات للسماح بمرور قوافل المساعدات الإنسانية بأمان إلى المناطق المتضررة. ونفّذت الشرطة الوطنية أيضا تدابير إضافية لتأمين نقل وتوزيع المساعدة الغوثية.

16 - وساهم تزايد العنف بين العصابات في الأجزاء الجنوبية من منطقة بورت أو برنس الكبرى في تسجيل المقاطعة الغربية نحو 75 في المائة من حوادث الجرائم الكبرى والاضطرابات المدنية في الفترة بين أيار/مايو و آب/أغسطس 2021. وزاد عدد جرائم القتل العمد بنحو 5 في المائة مقارنة بالفترة السابقة، حيث أُبلغ عن ارتكاب 549 جريمة. وبالمثل، تواصل ارتفاع عدد عمليات الاختطاف في عام 2021 حيث تلقت الشرطة بلاغات عن 328 ضحية في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021 مقارنة بـــ 234 ضحية في عام 2020 كله. ويتناقض ارتفاع مستوى أنشطة العصابات الإجرامية مع تراجع الاضطرابات المدنية، حيث بلغ مجموع الحوادث التي سجلت في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس 218 حادثا كان معظمها من حوادث العنف. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة 55 في المائة عن الفترة السابقة (486 حادثا) خلال فترة شهدت اغتيال الرئيس وزلزال 14 آب/أغسطس. أما عدد حالات العنف الجنساني المسجلة في النظام الصحي الوطني، التي لا يزال معدّل الإبلاغ عنها منخفضا، فقد تراجع بنسبة 25 في المائة في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس مقارنة بالربع السابق، في حين سجلت الشرطة انخفاضا في أعداد جرائم

الاغتصاب بنسبة 25,6 في المائة، من 39 إلى 29 جريمة خلال الفترة نفسها. وأثّر إغلاق مستشفى أطباء بلا حدود في مارتيسان وغياب وجود الدولة في المناطق المتضررة من العصابات والزلزال الذي وقع في 14 آب/أغسطس تأثيرا سلبيا مباشرا على مستويات الإبلاغ عن العنف الجنساني في هايتي.

17 - وفي محاولة لاستعادة النظام العام، التزم المجلس الأعلى للشرطة الوطنية، التي يرأسها رئيس الوزراء هنري، بتعزيز قدرات الشرطة العملياتية، بوسائل تشمل توفير معدات إضافية. وفي غضون ذلك، أعادت الشرطة الوطنية انتشارها جزئيا في مارتيسان، وأمّنت حركة مرور متقطعة على طول الطريق الوطني رقم 2 الذي يربط العاصمة بالجنوب. وفي أعقاب الطلب الذي قدمه الرئيس الراحل إلى الأمم المتحدة في 16 آذار/مارس للحصول على مساعدة إضافية في مواجهة تصاعد الجرائم وحوادث العنف التي ترتكبها العصابات، أوفدت الأمانة العامة فريقا من خبراء الشرطة في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه، في أعقاب الهجوم الذي شُنّ في آذار/مارس على الشرطة الوطنية في حي فيلاج دي ديو التابع لبورت أو برنس، وأوصى الفريق باعتماد نهج العمل الشرطي القائم على المعلومات الاستخبارية، بحيث يوائم أنشطة إنفاذ القانون مع تدابير الحد من العنف المجتمعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

18 - ومع إقرار رئيس الوزراء آنذاك جوزيف، في 5 تموز/يوليه، الاستراتيجية الوطنية الثلاثية السنوات للحد من العنف المجتمعي، وجّهت فرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بالحد من العنف المجتمعي اهتمامها الآن إلى وضع خطة تنفيذ تحدد احتياجات الاستراتيجية في مجالات التنسيق والدعم العملياتي والقانوني. وناقش رئيس الوزراء هنري وممثلتي الخاصة، خلال اجتماع عقد في 10 آب/أغسطس، سبل المضي قدما والدعم الذي سيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تقديمه لفرقة العمل بهدف ضمان تنفيذ الاستراتيجية تنفيذا كاملا.

19 - واستمر التقدم في تنفيذ مشاريع ممولة من صندوق بناء السلام بهدف الحد من العنف المجتمعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبناء قدرات اللجنة الوطنية. وعلى الرغم من التأخيرات، نُفِّذ مشروع للحد من العنف المجتمعي يهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتضررة من أنشطة العصابات في حي لا سالين التابع لبورت أو برنس. وحتى هذا التاريخ، تم تحديد وتقييم 13 منصة مجتمعية تضم 141 عضوا (78 رجلا و 63 امرأة)، بهدف تعزيز دورها في الحد من العنف المجتمعي. وعلاوة على ذلك، تم تحديد المستفيدين المحتملين لتلقي التدريب المهني أو المشاركة في سلسلة مشاريع مقررة تدرّ الدخل، وصدرت موافقة على سبعة منها. والهدف من المشاريع هو تحسين الهياكل الأساسية في المناطق المستهدفة مع توفير فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها في هذه الأحياء المعرضة للأخطار.

20 - وفي الوقت نفسه، واصل مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لوضع إطار لإدارة الأسلحة والذخائر يمتثل للمعايير الدولية. وعُقدت في الفترة من 8 إلى 10 آب/أغسطس حلقة عمل لتدريب 25 من ضباط الشرطة (23 رجلا وامرأتان)، على تسجيل الأسلحة والذخائر وضبطها. وإضافة إلى ذلك، انتهت فرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بإدارة الأسلحة والذخائر من تنقيح مشروع قانون الأسلحة والذخائر، بمساعدة تقنية من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ويتماشى هذا النص مع الصكوك الإقليمية والدولية، ويوفّر الآن إطارا شاملا لإدارة الأسلحة والذخائر في هايتي.

21 - وعقب الانتهاء من المشـــروع الذي أداره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ســيواصـــل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسـلام ونزع السـلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية تقديم المسـاعدة التقنية إلى الحكومة لوضـع الصيغة النهائية لقانون الأسلحة، بما في ذلك إجراء تقييم خط الأساس على النحو المقرر للاسترشاد به في صـياغة وتنفيذ خطة عمل وطنية تتماشـى مع خريطة الطريق الهادفة لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مســتدامة بحلول عام 2030، التي وضــعتها الجماعة الكاريبية. ورغم تأجيل البعثة بســبب حالة عدم اليقين التي ســادت في أعقاب اغتيال الرئيس، واصـــل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تيسـير عملية تقييم خط الأسـاس في هايتي التي تجري بمسـاعدة من المعهد. وبهدف تعجيل العملية، يستطلع المعهد إمكانية إجراء دورات عمل افتراضية مع جهة التنسيق الحكومية المعيّنة حديثا.

ثالثا - الأمن وسيادة القانون (النقطة المرجعية 3)

22 - عيّن رئيس محكمة بورت أو برنس الابتدائية، في 23 آب/أغســطس، قاضـــي تحقيق لمواصـــلة التحقيق الذي بدأته المديرية المركزية للشــرطة القضــائية في ســياق شــهد تســريب معلومات عن التحقيق في اغتيال الرئيس مويس، وشــواغل أعرب عنها مكتب أمين المظالم بشــأن نزاهة التحقيق وافتقاره بحســب ما يبدو إلى الإجراءات القانونية الواجبة. ورغم أن مختلف الأطياف الســياســية وجّهت بالإجماع دعوات إلى إجراء تحقيق شــامل في القضــية وملاحقة الجناة، فإن ثقة الجمهور في النظام القضــائي منخفضــة، وادعاءات التسييس تلقي بظلال من الشك على نزاهة العملية.

23 - وأثار القرار الذي اتخذه في منتصف أيلول/سبتمبر القائم بأعمال المدعي العام في بورت أو برنس بدعوة رئيس الوزراء أولا إلى مكتبه لاستجوابه ثم طلب منعه من مغادرة البلد، بسبب نشر سجلات مكالمات هاتفية من ليلة وفاة الرئيس الراحل، مزيدا من القلق. وشـــككت جهات قضـــائية فاعلة في الإجراءات التي اتخذها المدعي العام، والتي تعتبر، في خضـــم تحقيق جار، مخالفة لقانون الإجراءات الجنائية في هايتي. ومن خلال الاســـتناد إلى ما ذكر بأنه ”حالات إغفال إدارية خطيرة“، غير رئيس الوزراء القائم بأعمال المدعي العام في 14 أيلول/ســبتمبر وســط خلافات مع وزير العدل والأمن العام، روكفلر فنســنت. وبعد ذلك بوقت قصـــير، وافق مجلس الوزراء على أمر تنفيذي بتعيين وزير الداخلية الحالي، ليزت كيتيل، وزيرا للعدل والأمن العام بالنيابة.

24 - وفي ظل هذه الخلفية، طلب أصـــحاب مصـــلحة وطنيون مختلفون - بمن فيهم وزير الخارجية والشــؤون الدينية في رســالة مؤرخة 3 آب/أغســطس - من الأمم المتحدة دعم التحقيق الجاري. وفي الوقت نفســه، دعت عدة جماعات مدافعة عن حقوق الإنســان وجماعات من المجتمع المدني الحكومة إلى توســيع نطاق طلب المســـاعدة الدولية في مجال التحقيق بحيث تشـــمل النظر في اغتيال مونفيري دورفال، الرئيس الســـابق لنقابة المحامين في بورت أو برنس الذي اغتيل في آب/أغســـطس 2020 وقضـــايا أخرى ذات قيمة رمزية.

25 - وشرعت هيئة التفتيش العامة والشرطة القضائية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية في إجراء تحقيقات إدارية وجنائية منفصــلة، على التوالي، بشــأن الثغرات المقلقة التي تبيّن وجودها في جهاز الأمن الرئاســي. وجرت مقابلات مع عشــرات من أفراد الشــرطة في ســياق التحقيق في عملية الاغتيال. ونتيجة لذلك، أوقف عن العمل 30 موظفا برتب متدنية وأربعة رؤساء وحدات مخصصـة للأمن الرئاسي، من بينهم كبير ضـباط

أمن الرئيس مويس ورئيس وحدة الأمن العام في القصر الوطني، ويوجد منهم 20 شخصا محتجزين حاليا، وعيّنت السلطات أشخاصا آخرين لأداء وظائف بعضٍ منهم بشكل مؤقت. ومن المفترض أن يساعد اختتام هذه التحقيقات في الوقت المناسب على توضيح ظروف الاغتيال وكشف أوجه القصور الأمنية، التي ستُعالج بإجراء استعراض مستمر للوحدات المكرّسة لأمن الرئاسة.

26 - وعلى خلفية جائحة كوفيد-19، أدى زلزال 14 آب/أغسطس إلى زيادة العبء أكثر فأكثر على كاهل الشرطة الوطنية، التي طُلب منها تأمين وصول قوافل المساعدة الإنسانية وتوفير مزيد من الأمن في المناطق التي أصابها الزلزال مع مواصلة مكافحة نشاط العصابات والتحقيق في اغتيال الرئيس مويس. وأخذت هذه المطالب المتزايدة ترهق قوة الشرطة الصغيرة نسبيا التي لا تزال تواجه ظروف عمل خطرة وسيئة. ويؤدي ذلك إلى زيادة التغيب عن العمل واستنزاف القوة. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021، قُتل 36 من أفراد الشرطة. وفي 3 أيلول/سبتمبر، بلغ عدد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية 881 14 فردا، من بينهم 580 1 امرأة (10,6 في المائة)، وهذا العدد أقل بـ 77 مما كان عليه في تقريري السابق، ومن المقرر أن يكمل 633 مجندا، من بينهم 133 امرأة (21 في المائة)، تدريبهم الأساسي في كانون الأول/ديسمبر.

27 - ومع إدراك هذه التحديات، حددت قيادة الشرطة الوطنية عدة أولويات عاجلة تتطلب دعما من الشركاء الدوليين - لا سيما فيما يخص التخطيط التشغيلي، والخفارة المجتمعية، والتدخلات التكتيكية في المناطق الحضرية، وتحسين هياكل تكنولوجيا المعلومات. ويدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا مُوّل بمنحة قيمتها 000 200 دولار لتعزيز تدريب الشرطة ودعم عملياتها، ولا يزال المساهمون في الأجل الطويل ملتزمين بتطوير الشرطة في هايتي. وإضافة إلى الجهود الجارية التي يبذلها مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين بهدف بناء قدرات التحقيق لدى الشرطة الوطنية بهدف مكافحة حوادث الاختطاف، ومشروع مدّته 24 شهرا بقيمة 3,5 مليون دولار لمساعدة الشرطة على وضع وتنفيذ استراتيجية مجتمعية لمكافحة العصابات، ومشروع بقيمة مليون دولار لإصلاح السجون، ومشروع بقيمة 1,5 مليون دولار تقريبا لدعم وحدات الشرطة المتخصصة، زادت الولايات المتحدة مساعداتها استجابة للزلزال الذي وقع في 14 آب/أغسطس بتقديم دعم لوجستي إضافي، يشمل تقديمها بشكل عاجل معدات طبية للسجون، ومعدات حماية شخصية غير فتاكة، ومركبات، ومولدات كهربائية. وعلاوة على ذلك، ستبدأ كندا في تنفيذ مشروع قيمته حوالي 10 ملايين دولار لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب يراعي المنظور الجنساني مع تحسين ممارسات إدارة الشرطة، وذلك بعد انتهاء مشروع أشرف على إنشاء أكاديمية الشرطة الوطنية وتوفير تدريبات قائمة على الكفاءة لمديري الشرطة من الرتب المتوسطة والعليا. وتموّل كندا أيضا مشروعا لمدة 18 شهرا بقيمة 2,5 مليون دولار لتعزيز إدماج النساء وإبقائهن في صفوف الشرطة من خلال تعزيز أساليب التدريس في أكاديمية الشرطة.

28 - وزاد تدهور حالة السلطة القضائية لأن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء المنتخبين حديثا لم يعيَّنوا رسميا بحلول 3 تموز/يوليه. وأعربت عدة نقابات قضائية عن قلقها إزاء الفراغ المؤسسي الناشئ بعد وفاة رئيس محكمة النقض في حزيران/يونيه واغتيال الرئيس مويس، وأشارت إلى خطر إصابة السلطة القضائية بالشلل التام، حيث كان من المقرر أن يصدر مرسوم رئاسي يعيّن رسميا الأعضاء الجدد في المجلس الأعلى للقضاء وأن يؤدوا اليمين عقب ذلك.

29 - وعلى الرغم من هذه الحالة، استمرت الجهود الرامية إلى إصلاح نظام العدالة. فمن خلال سلسلة من المشـــاورات التي جرت يومي 14 حزيران/يونيه و 1 تموز/يوليه، بذل وزير العدل والأمن العام جهودا مجددة لإنشـاء اللجنة التقنية التي يُتوقع أن تتحاور مع أصـحاب المصـلحة الوطنيين والجهات القضـائية الفاعلة حول قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لتيســير بدء نفاذهما في حزيران/يونيه 2022. وسيتعين الآن على اللجنة القيام باستعراض ونشر القانونين وتدريب المهنيين القضائيين عليهما.

30 - وفي الوقت نفســه، لم تحقق التدابير المتخذة للحد من الحبس الاحتياطي نتائج حتى الآن ولم تُسـتأنف بعد الجلسـات في معظم الدوائر القضـائية. وأنشـئت لجنة توجيهية معنية بمكافحة الحبس الاحتياطي المطول في 22 حزيران/يونيه. ومع إنشـاء منتديات تنسـيقية للجهات الفاعلة في مجال القضـاء في الدوائر القضائية الـ 18 في هايتي ستؤدي دورا حاسم الأهمية في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات القضائية المعنية لتسريع عقد جلسات محاكمة للحد من الحبس الاحتياطي.

31 - وفي 22 آب/أغســطس، أعلنت وزارة العدل عن نقل محكمة بورت أو برنس من موقعها الحالي بالقرب من حي بيسـنتنير الذي تسـيطر عليه العصـابات إلى مكان آخر. وجاء القرار بعد أكثر من عامين من مطالبات منظمات المجتمع المدني بإتاحة عقد الجلسـات في مكان أكثر أمنا في العاصـمة. وإلى جانب تنشـيط منتدى التنسـيق للجهات الفاعلة في مجال القضـاء في بورت أو برنس، فإن نقل محكمة العاصـمة يمكن أن يسـمح للجهات القضـائية باسـتئناف عملها والمسـاهمة في الحد من الحبس الاحتياطي في السـجن الوطني، وهو السجن الأكثر اكتظاظا في البلد.

32 - ولا يزال معدل الحبس الاحتياطي في هايتي حاليا من بين أعلى المعدلات في العالم، ويزيد من تفاقم الاكتظاظ في سـجونها. وبلغ عدد الأشـخاص المحتجزين في البلد في 1 أيلول/سـبتمبر 253 11 شـخصـا، من بينهم 409 نسـاء و 232 صـبيا و 26 فتاة، ويوجد من بينهم 216 9 شـخصـا (82 في المائة) ينتظرون المحاكمة.

33 - وسـجلت عدة حالات اضـطرابات في السـجون في جميع أنحاء هايتي عقب اغتيال الرئيس وزلزال 14 آب/أغسـطس. وأُبلغ عن محاولات عصـيان في بورت دي باي (المقاطعة الشـمالية الغربية)، وهينشـي وميريبليه (المقاطعة الوسطى)، وبيتي - غواف (المقاطعة الغربية) في 7 و 8 تموز/يوليه. وسُجّلت محاولات هروب من السـجن في آنس آفو (مقاطعة نيب)، وجاكميل (المقاطعة الجنوبية الشـرقية)، وجيريمي (مقاطعة غراند آنس)، ولي كاي (المقاطعة الجنوبية) في أعقاب الزلزال. وفي معظم الحالات، اسـتطاعت الشـرطة الوطنية السـيطرة على الحالة بسرعة. ولكن محاولة الهروب من سـجن ميريبليه أدت إلى وفاة ثلاثة سـجناء وضـابط سـجن واحد. وخلال هذا الحادث، أصـيب أربعة سـجناء وضـابط سـجن بجروح، واغتُصـبت سجينة واحدة. وإضافة إلى ذلك، أُفيد بهروب 28 سجينا من سجني جيريمي ولي كاي في 15 آب/أغسطس. وبعد أسـبوعين، في 1 أيلول/سـبتمبر، هرب 11 سـجينا من سـجن بيتي - غواف. وفي الأيام التالية، قُتل أربعة منهم، وأعادت الشرطة اعتقال خمسة منهم.

34 - ورغم اسـتبدال ثلاثة من مديري إدارة السـجون منذ فرار سـجناء من سـجن كروا دي بوكي في 25 شـباط/فبراير، لا يزال توفير الأمن في السـجون يشـكل تحديا بسـبب عدة عوامل، بما في ذلك نقص التمويل الكافي، والاكتظاظ المزمن، وظروف الاحتجاز البائسـة، والبنية التحتية المتهالكة، وضـعف الإدارة، ونقص الموظفين. وفي محاولة لتحسـين ظروف العيش في السـجون، تعمل السـلطات الوطنية بمسـاعدة من

الأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين على وضع خطة لحشد الموارد لتنفيذ ستة إجراءات ذات أولوية مستمدة من التوصيات الواردة في التقرير المشترك عن ظروف الاحتجاز في سجون هايتي الصادر في 30 حزيران/يونيه عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفي موازاة ذلك، بدأ الاتحاد الأوروبي بالفعل مشروعين مدتهما 24 شهرا وتبلغ قيمة كل منهما حوالي 000 445 يورو لدعم مديرية إدارة السجون في تحسين ظروف السجناء من النساء والأحداث.

رابعا - حقوق الإنسان (النقطة المرجعية 4)

35 - استمر تدهور حالة حقوق الإنسان. ويعزى في معظمه إلى زيادة عنف العصابات في منطقة بورت أو برنس الكبرى، ولا سيما في حي مارتيسان وبلدية سيتي - سوليي، حيث أدت اشتباكات عديدة بين العصابات، بالإضافة إلى هجمات على السكان المدنيين، إلى تشريد حوالي 000 19 شخص منذ 1 حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُتخذ أي إجراء فعال لكفالة المساءلة في القضايا ذات الدلالة الرمزية، التي تشمل عدة مجازر والقضيتين البارزتين المتعلقتين بمونفيري دورفال وإيمانويل كونستانت الملقب بـ "طوطو".

36 - وقد أرهبت الغارات التي شنتها العصابات مجتمعات محلية بأكملها وحرمت السكان من مساكنهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. فقد وثقت البعثة إضرام العصابات النارَ فيما لا يقل عن 43 مسكنا في مارتيسان، وكذلك في حوالي عشرة منازل في سيتي - سوليي. ولم يتمكن طلاب مارتيسان من إكمال العام الدراسي بسبب الإغلاق القسري للمدارس نتيجة لأعمال العنف. وفي 5 تموز/يوليه، استهدف هجومٌ سيارة إسعاف كانت تنقل الأدوية إلى المركز الصحي في غراند غواف (المقاطعة الغربية) وأسفر عن وفاة ممرضة واحدة. وأدت الهجمات العشوائية على الطريق الوطنية رقم 2 إلى مقتل ما لا يقل عن 9 أشخاص وإصابة ما لا يقل عن 18 آخرين في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وبالإضافة إلى ذلك، بعد أن دمرت النيران موقعي المشردين في توسان بريف ولابيست في العاصمة حيث يسكن الأشخاص الذين شردهم زلزال عام 2010، أصبح 870 1 فردا إضافيا دون مأوى.

37 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا زيادة انكماش الحيز المدني، حيث استُهدف عدد من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين وغيرهم من المواطنين إما بسبب أنشطتهم المهنية أو المدنية أو لمجرد وجودهم في مرمى نيران العنف بين العصابات. فبالإضافة إلى اغتيال الرئيس مويس، قُتلت الناشطة السياسية أنطوانيت دوكلير والصحفي دييغو تشارلز. وإجمالا، تعرض ما مجموعه 20 من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في مجال العدالة (وهم 15 رجلا و خمس نساء) للاعتداء أو التهديد أو التخويف في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس، ويمثل ذلك زيادة حادة مقارنة بـ 6 حالات وثقها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في الفترة من 1 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو.

38 - وعلى الرغم من أن التهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون تُنسب في غالبيتها العظمى إلى أفراد العصابات، فإن السلطات لم تتمكن حتى الآن من اعتماد تدابير كافية لضمان سلامة المواطنين. ونتيجة لذلك، أعربت الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان مرتين في عام 2021 حتى الآن عن القلق إزاء الحالة الأمنية في البلد وإفلات العصابات من العقاب عن تخويف المدافعين عن حقوق الإنسان.

39 - وأسفر اغتيال الرئيس عن سلسلة من التهديدات ضد موظفين عموميين ووسائط الإعلام. فقد أفاد كاتبا محكمة وأحد قضاة الصلح بأنهم تلقوا تهديدات بالقتل في محاولة لإجبارهم على تعديل السجلات الرسمية المتعلقة بالتحقيق في الاغتيال. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض أحد المنافذ الإعلامية وصحفيون يُعتقد أنهم كانوا من منتقدي الرئيس الراحل، للاعتداء البدني واللفظي في الأيام التي أعقبت مقتله. وتعرض هذه التهديدات الحياة الديمقراطية في هايتي للخطر وتشكل تهديدات خطيرة لسيادة القانون والحقوق الأساسية.

40 - واستمر الإفلات من العقاب بشأن القضايا غراند رافين (2017) ولا سالين (2018) وبيل إير (2019) ذات الدلالة الرمزية، حيث لم تتخذ السلطات أي خطوات لدعم التحقيق فيها. وحالات التأخير غير المفسَّرة في البت في طلب قُدِّم منذ 11 أيلول/سبتمبر 2019 لالتماس تنحية قاضي التحقيق المكلف بقضية لا سالين لا تزال تساهم في عدم إحراز تقدم في هذه القضية. وفي غضون ذلك، لا يزال جيمي شيريزيي الملقب بـ "باربكيو"، زعيم تحالف عصابات "مجموعة التسعة" والمشتبه به الرئيسي في مقتل لا سالين وبيل إير، يتهرب من العدالة على الرغم من أنه كثيراً ما يظهر علناً ويحرض أتباعه على العنف، على نحو ما وقع مؤخرا في حي بون - روج ببورت أو برنس في 26 تموز/يوليه.

41 - وبالمثل، لم يحرَز تقدم يذكر في التحقيق في مقتل رئيس نقابة محامي بورت أو برنس السابق، مونفيري دورفال في آب/أغسطس 2020، لأن المدعي العام لم ييسر إجراء مقابلات مع أفراد طلبهم قاضي التحقيق، الذي استقال بعد ذلك في أيلول/سبتمبر. والمحاكمة الثانية لإيمانويل كونستانت الملقب بـ "طوطو"، الذي أدين غيابيا في عام 2000 لتورطه في مجزرة رابوتو في عام 1994، لا تزال معلقة، لأن المدعي العام في غونايف لم يدرج قضيته في جدول المحاكمات لشهر آب/أغسطس. ولا يزال كونستانت محتجزاً في مقاطعة أرتيبونيت منذ ترحيله من الولايات المتحدة في حزيران/يونيه 2020.

42 - ورغم منح الولايات المتحدة في 22 أيار/مايو وضع الحماية المؤقتة لمواطني هايتي لمدة 18 شهرا إضافية و الإغلاق المؤقت للحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية في الفترة من 7 إلى 15 تموز/يوليه، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في عدد الأفراد الذين تم ترحيلهم إلى هايتي، حيث تم ترحيل 8 015 شخصا (6 940 رجلا و 857 امرأة و 178 صبيا و 40 فتاة) في الفترة بين 1 أيار/مايو و 31 آب/أغسطس، وفقا لما أفادت به المنظمة الدولية للهجرة. وتسبب الزلزال الذي وقع في 14 آب/أغسطس في زيادة الهجرة الدولية، حيث غادرت عدة قوارب المناطق الجنوبية من هايتي متجهة إلى ولاية فلوريدا. وفي الوقت نفسه، بدأت سلطات الولايات المتحدة في 18 أيلول/سبتمبر عملية لإعادة نحو 14 000 مهاجر هايتي تم تجميعهم في ديل ريو، بولاية تكساس، إلى بلدهم. ومن المتوقع إرجاع ما متوسطه 400 شخص إلى هايتي كل يوم على مدى الأشهر المقبلة. ويتلقى المهاجرون، لدى وصولهم، المساعدة من المكتب الوطني للهجرة في شكل نقدية وأغذية ولوازم النظافية الصحية. وتدعم المنظمة الدولية للهجرة عمليات التوزيع هذه.

43 - وفي سياق مشروع تموله المديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة، اجتمع ممثلون عن هذه الوكالات في الفترة من 11 إلى 14 حزيران/يونيه في أوانامينثي (المقاطعة الشمالية الشرقية) بهدف التواصل مع المنظمات التي تدعم المهاجرين الهايتيين وجمع المعلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة وتدابير التصدي التي تتخذها الدولة ومنظمات المجتمع المدني. وفي 1 تموز/يوليه، صادق وزير الشؤون الاجتماعية والعمل على

إجراءات التشغيل الموحدة لتحديد هوية ضحايا الاتجار بالأشخاص ودعمهم، وهي خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة الاتجار بالبشر.

44 - وبدعم من مفوضية حقوق الإنسان وفرنسا، قدَّم تحالف يضم 33 منظمة غير حكومية في 9 تموز/يوليه تقريراً يبحث سجل هايتي في مجال حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل، الذي من أجله من المقرر أن يجري الاستعراض المقبل للبلد في أوائل عام 2022. وقدمت الأمم المتحدة في هايتي أيضا مجموعة من المعلومات من أجل الاستعراض الدوري الشامل وشجعت لجنةَ حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات ووزارةَ الخارجية والشؤون الدينية على تقديم التقرير الوطني قبل 11 تشرين الأول/أكتوبر. وأخيراً، وعلى الرغم من تأييد اللجنة خطةَ العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2019-2021، لا تزال الخطة تنتظر موافقة السلطة التنفيذية. ولا يزال تصديق هايتي على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، اللتين قبلتهما هايتي في سياق الاستعراض الدوري الشامل، معلقا أيضا.

45 - وبالموازاة مع ذلك، واصلت مفوضية حقوق الإنسان العملَ مع السلطات الوطنية بشأن إنشاء مكتب قطري لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى معالجة قضايا حقوق الإنسان التي طال أمدها وتعزيز الفضاء المدني.

خامسا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة (النقطة المرجعية 5)

46 - يتوقع البنك الدولي أنه، نتيجة لتراكم آثار أزمات متعددة منذ عام 2018، سيكون 60 في المائة من سكان هايتي عند خط الفقر أو تحته في عام 2021. وفي حين تشير الأرقام الرسمية إلى أن معدل التضخم آخذ في الانخفاض على أساس سنوي، فإن أفقر الأسر المعيشية وأفقر الفئات لا تزال تتأثر سلبا بتخفيض قيمة الغورد الهايتي مقابل دولار الولايات المتحدة.

47 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عانى الهايتيون أيضا من نقص متكرر في الوقود وارتفاع في أسعار المواد الغذائية الأساسية. وساهم تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد في زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 41 في المائة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى حزيران/يونيه 2021.

48 - وعلى الرغم من قيود الميزانية الشديدة التي يعاني منها البلد، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في مواجهة الخسائر في الإيرادات المالية التي تنجم عن تحويل الأموال غير المشروع إلى حسابات خارج البلد. وقد بلغت التسربات المالية الناجمة عن غسل الأموال مستوى جعل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية تضع هايتي على قائمة البلدان الخاضعة لرصد متزايد، في تقريرها الصادر في حزيران/يونيه 2021. ولمواجهة القيود التي تعترض البلد في تمويل التنمية، دعم فريق الأمم المتحدة القطري بدء الحكومة في تنفيذ عملية تفضي إلى إنشاء إطار للتمويل الوطني المتكامل. وتشمل المبادرة جهوداً لتحديد آليات التمويل الابتكاري في القطاعين العام والخاص.

49 - وفي إطار نهج جديد تتبعه الأمم المتحدة في هايتي بهدف الانتقال من النُّهج القائمة على المشاريع إلى نهج يقوم على دعم إضفاء الطابع المؤسسي على السياسات العامة المتكاملة، يركز فريق الأمم المتحدة القطري جهوده على السياسات الرئيسية، استناداً إلى المزايا النسبية للوكالات ذات الصلة. فعلى سبيل

المثال، تم تشكيل فريق من الخبراء من سبعة كيانات مقيمة وغير مقيمة تابعة للأمم المتحدة بهدف دعم فرقة العمل الحكومية المعنية بتفعيل السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية والتقدم الاجتماعي، تحت القيادة العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. والهدف من ذلك هو تعزيز الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها من أجل الحد من انعدام المساواة وانعدام العدالة على الصعُد الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي، حتى في مواجهة أزمات مستمرة متعددة الأبعاد وفي سياق محدودية النظم الوطنية.

50 - وفي مجال الحماية الاجتماعية، يواصل فريق الأمم المتحدة القطري أيضا دعم الحكومة في إنشاء سجل وطني لأوجه الضعف، وتوسيع قاعدة البيانات القائمة (التي لا تغطي حاليا سوى 25 في المائة من البلد)، وترجمة السياسات إلى مبادرات برنامجية فعالة، وتعبئة الموارد. وأخيرا، خصص البنك الدولي 75 مليون دولار للبرنامج الوطني للمساعدة الاجتماعية المعنون "الحماية الاجتماعية التكيفية من أجل زيادة القدرة على الصمود"، وهو برنامج يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر وانعدام المساواة بالتزامن مع تمهيد الطريق لتوفير الحماية الطويلة الأجل من الجوع خلال الفترة 2021-2027. واعتماداً على نفس النهج، بدأت عملية مماثلة لدعم تفعيل السياسة الوطنية للسيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذية. وتعمل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على تعبئة الخبرات لدعم الجهود الحكومية، بتنسيق عام من اللجنة الوطنية للأمن الغذائي. وتسهم هذه الجهود إسهاماً مباشراً في تعزيز الاتساق عبر الأنشطة الإنسانية والإنمائية وصلاتها بالسلام، من خلال المساهمة في الحد من المخاطر وأوجه الضعف والاحتياجات الإنسانية.

51 - وأحرِز تقدم في المناقشات بين الحكومة والأمم المتحدة والجهات الشريكة في التنمية بشأن النهج التي تعزز فعالية التنمية وأثرها وتنشِّط أطرَ تنسيق المعونة القائمة. ووافق فريق تنسيق الجهات الشريكة في التنمية، الذي يرأسه نائب ممثلي الخاص والمنسق المقيم، على إعادة توجيه أولويات المساعدة الإنمائية والتركيز على بعض العقبات المستعصية التي تعترض التنمية في هايتي، بما في ذلك المسائل المتصلة بالإفلات من العقاب، والفساد، وتحويل اقتصاد البلد وتحديثه من أجل زيادة تعزيز الإدماج. ووافق الفريق أيضا على إعطاء الأولوية لدعم الجهود الوطنية المتعلقة بالتخطيط الوطني المتكامل وإضفاء الطابع المؤسسي على السياسات العامة لضمان تحسين المواءمة بين الأولويات الوطنية والمعونة الإنمائية. ومن أجل مواءمة المعونة الإنمائية مع الأولويات الوطنية وزيادة الأثر، اتفقت الحكومة والجهات الشريكة في التنمية على الأهمية البالغة لتنشيط اللجنة الخاملة المعنية بفعالية المعونة، التي من المقرر أن تجتمع خلال الربع الأخير من العام.

سادسا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود (النقطة المرجعية 6)

52 - أحدث الزلزال الذي ضرب شبه جزيرة هايتي الجنوبية في 14 آب/أغسطس وبلغت قوته 7,2 درجات أثراً شديداً على مقاطعات غراند آنس ونيب والجنوب، وكانت مدينة لي كاي والمناطق الريفية المحيطة بها التي يصعب الوصول إليها أكثر المناطق تضرراً. وأعقب الزلزال سلسلة من حوالي 1 000 هزة لاحقة، تراوحت قوتها بين 4,2 و 5,2 درجات كلها على عمق حوالي 10 كيلومترات، ونتج عن ذلك مخاوف كبيرة لأن المباني والبنى التحتية التي أضرت بها الهزة الأولية أصبحت هشة حتى أمام مجرد هزات لاحقة ضعيفة.

53 - وعلى الرغم من أن حجم الكارثة التي أحدثها زلزال 14 آب/أغسطس كان أقل مقارنة بزلزال عام 2010، إلا أن هذا الزلزال كان له أثر مدمر أيضاً. فقد أُبلِغ عن مقتل ما لا يقل عن 2 248 شخصا،

وإصـــابة أكثر من 763 12 شـــخصـــا، وإلحاق أضـــرار بأكثر من 000 137 منزل أو تدميرها بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن أضراراً لحقت بـ 53 مرفقا صحيا ودُمرت ستة مرافق أخرى، في حين لحقت أضرار جسيمة بـــ 308 مدارس أو دُمرت، وأدى ذلك إلى تأخير بدء العام الدراسي بعدة أسابيع، وتضرر من ذلك 000 100 طفل ومدرس. وقد لحقت أضرار بالغة بـ 53 من أنظمة أنابيب الإمداد بالمياه. وتضـــرر ما يزيد عن 000 800 شـــخص، ويحتاج 000 650 منهم، بمن فيهم 000 260 طفل، إلى المساعدة الإنسانية. وفي 17 آب/أغسطس، بعد يومين فقط من وقوع الزلزال، تسببت العاصفة المدارية غريس في هطول أمطار شـديدة الغزارة في المناطق الجنوبية الغربية من البلد، وزاد ذلك من محنة الضـحايا وأعاق لبعض الوقت عمليات البحث والإنقاذ.

54 - ومن خلال مديرية الحماية المدنية، تضـطلع حكومة هايتي بقيادة قوية في ريادة وتنسـيق اسـتجابة الوزارات التنفيذية والجهات الشريكة في المجال الإنساني، تحت القيادة العامة لرئيس الوزراء هنري. وتبين أن تعاون الأمم المتحدة والجهات الشـريكة والدعم المتعدد الأبعاد المقدم إلى المديرية على مدى سـنوات عديدة قد حسَّـن من التأهب لحالات الطوارئ والاسـتجابة لها، وبالتالي يوضــح إمكانات إحداث التحول من خلال الاستثمار المستدام والمنتظم في القدرات الوطنية المستهدفة.

55 - وقد عبأت الحكومة والجهات الشـريكة أفرقةَ الاسـتجابة السـريعة وأنشـأت مكاتب تنسـيق فرعية في المقاطعات الأكثر تضـــررا بهدف تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ، وتقديم المســـاعدة الغذائية والإمدادات الطبية، وإصلاح الطرق وكذلك الجسور التي تضررت بسبب الزلزال. وتحصل تلك الأفرقة والمكاتب الفرعية على المســاعدة في هذه المســاعي من أفرقة الاســتجابة الســريعة الدولية، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة الجاهز للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، وخلية تنسيق الأفرقة الطبية في حالات الطوارئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية، وفريق معني بالحماية المدنية تابع للاتحاد الأوروبي، وفريق استجابة للمساعدة في حالات الكوارث تابع للولايات المتحدة، وعلى الدعم من الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

56 - وفي 24 آب/أغســطس، وجهت دوائر العمل الإنســاني، بقيادة حكومة هايتي، نداء عاجلا لجمع مبلغ 187,3 مليون دولار، ويلزم تمويله على وجه الســرعة لتقديم المســـاعدة الغوثية الحيوية إلى 000 500 من الأشخاص الأشد ضعفا الذين تبين أنهم بحاجة إلى المساعدة في المناطق المتضـررة. وهذا النداء، الذي يعطي الأولوية للمأوى والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية الطارئة والتعليم والغذاء والحماية ودعم جهود الإنعاش المبكر، يعكس على الســواء حجم الاحتياجات والتحديات اللوجســتية الكبيرة المرتبطة بتوفير استجابة إنسانية فعالة واسعة النطاق في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وعلى الرغم من أن عددا محدودا من مواقع إقامة المشـردين قد تشـكّل تلقائيا، فإن الحكومة تدعو إلى بناء مساكن شـبه مؤقتة بالقرب من أماكن إقامة الأسر التي لا مأوى لها.

57 - وبالموازاة مع جهود الإغاثة، ومن أجل التحرك بســـرعة نحو الإنعاش وإعادة الإعمار، شـــرعت الحكومة في 23 آب/أغســـطس في عملية تقييم احتياجات إعادة الإعمار بعد الزلزال، وســـتكون نتائجها الأساس لوضـع إطار لإعادة الإعمار. وفي هذا السياق، طلبت الحكومة تفعيل الاتفاق الثلاثي العالمي بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي من أجل تقييم الحالة بعد الأزمة والتخطيط للإنعاش. وتخضـع هذه العملية للقيادة العامة لمكتب رئيس الوزراء ولتوجيه وزارة التخطيط والتعاون الخارجي. وســـتدعمها المؤسسات الثلاث، إلى جانب جهات شريكة أخرى مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

58 - وبصـــفة عامة، لا يزال العجز الإنمائي في هايتي يغذي الاحتياجات الإنســانية وعدم الاســتقرار. ولا يزال الانتقال من نهج تقديم المعونة الطارئة إلى تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار على المدى الطويل أولويةً من أولويات الأمم المتحدة في هذا البلد، بهدف الحد من مواطن الضـــعف والمخاطر والاحتياجات الإنســانية مع تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصــمود. فالاضــطرابات الســياســية، وتصــاعد عنف العصابات، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية - بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية - كلها عوامل تســهم في تفاقم الحالة الإنســانية. وعلى الرغم من الاحتياجات المتزايدة، لا يزال نقص التمويل يشــكل تحديا، حيث يبلغ مجموع التمويل الإنســاني 71 مليون دولار فقط (30 في المائة من الاحتياجات البالغة 235,6 مليون دولار في خطة الاستجابة الإنسانية). وفي الوقت نفسه، لا يزال انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق رئيسي، حيث يعاني 4,4 ملايين من الهايتيين - حوالي 40 في المائة من السكان - من انعدام الأمن الغذائي الحاد بدرجة عالية، ومنهم 1,1 مليون شــخص مصــنفون في مرحلة الطوارئ و 3,1 ملايين شــخص في مرحلة الأزمة. وعلاوة على ذلك، يعاني 000 217 طفل من ســوء التغذية الحاد المتوســط والشــديد، ومعظمهم في منطقة بورت أو برنس الكبرى (المقاطعة الغربية). وارتفع ســوء التغذية الحاد لدى الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 61 في المائة في عام 2021 في هايتي.

59 - وفي الأشهر الأخيرة، أثّر عنف العصابات المستمر في بورت أو برنس على 1,5 مليون شخص، ويحتاج 1,1 مليون شخص منهم إلى المساعدة، وتسبب هذا العنف في تشريد آلاف الأشخاص. ويعيش ما يقرب من 000 8 شخص منهم في ظروف صعبة في مواقع منظمة وتلقائية، في حين وجد الباقون حلول سـكن أخرى. ولا تزال الحماية مصــدر قلق كبير في مواقع المشــردين داخليا، حيث أبلِغ عن حالات عنف جنساني وبدني. ووضعت فرقة عمل تقودها الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة والجهات الشريكة في مجال العمل الإنساني، استراتيجية مشتركة لإعادة التوطين. وستدعم مخصصات من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ إعادة إســكان بعض النازحين مع ضــمان حصــولهم على الحد الأدنى من معايير الخدمات في غضون ذلك. وتساعد الجهات الشريكة في مجال العمل الإنساني السكان المتضررين من خلال أنشطة متعددة من بينها تقديم الوجبات الغذائية والحصول على المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي ومستلزمات النظافة الصحية الضرورية، إلى جانب التعليم، والدعم النفسي والاجتماعي، وخدمات الحماية الأساسية، وعلاج سوء التغذية.

60 - وعلى نحو ما اتضــح من زلزال 14 آب/أغسطس، لا تزال هايتي معرضــة بدرجة كبيرة للمخاطر الطبيعية، على الرغم من أن حوادث من هذا القبيل لا تتحول إلى كوارث إلا عندما لا تُتخذ تدابير للحد من آثارها. وهذا الزلزال تذكير معبّر بضــرورة أن تعطي هايتي الأولوية، على المدى الطويل، للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. ومن أجل تحســين إدارة مخاطر الكوارث والتصــدي للأزمات، تعمل الحكومة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على وضــع الصــيغة النهائية لخطة عملها البيئية للفترة 2021-2030، التي يُتوقع أن تعزز التعجيل بإدماج البيئة في التنمية المســتدامة القادرة على الصــمود. ويمثل إضفاء الطابع المؤسسي على النظام والخطة الوطنيين لإدارة المخاطر والكوارث أولويةً أخرى لدعم الأمم المتحدة المنسق. وبهدف تعزيز التنفيذ بهذا الصدد وتحسين توجيه التخطيط وكذلك جهود الاستجابة على الصــعيدين الوطني والمحلي، دعم فريق الأمم المتحدة القطري إنشــاء قاعدة بيانات جغرافية المرجع تتعلق بالتصدي للكوارث، بهدف تزويد البلد بخرائط تفصيلية متعددة المخاطر وبالقدرات على تحديثها.

61 - وبلغت الموجة الثالثة من جائحة كوفيد-19 ذروتها في أواخر حزيران/يونيه وبدأت حدتها تخف الآن في البلد. ففي 18 أيلول/سبتمبر، بلغت الأرقام الرسمية 244 21 حالة مؤكدة، بما في ذلك 596 حالة وفاة. وتواصل الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى دعم تدابير التصدي الحكومية، تمشياً مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية. ومن ثم، دعم الفريق القطري توفير مجموعات ومعدات طبية لمراكز العلاج، ووهب المولدات الكهربائية لتشغيل محطات الأوكسجين، وتوزيع أسطوانات الأوكسجين، ودفع علاوات على رواتب موظفي وزارة الصحة العامة والسكان العاملين في مجال الاستجابة، واقتناء سيارات الإسعاف المجهزة بالمعدات الطبية واقتناء معدات الاختبار. وعلاوة على ذلك، وبعد قرار السلطات إغلاق المدارس في 11 حزيران/يونيه بسبب الارتفاع السريع في عدد الحالات، حوّل برنامج الأغذية العالمي أنشطته المتعلقة بتوزيع الوجبات في المدارس إلى توزيع حصص الإعاشة المنزلية.

62 - وبدأ التطعيم ضد كوفيد-19 في هايتي في تموز/يوليه، بعد تلقي 000 500 جرعة من لقاح موديرنا تبرعت بها الولايات المتحدة في إطار مبادرة مرفق كوفاكس. وحتى 15 أيلول/سبتمبر، كان 934 37 شخصا، معظمهم من العاملين في مجال الصحة والبالغين المصابين بالأمراض المصاحبة، قد تلقوا جرعة تطعيم واحدة على الأقل، ومنهم 685 15 شخصا ملقحون بشكل كامل. وبالنظر إلى أن استقصاء للتصورات أجرته جامعة هايتي الحكومية، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، أشار إلى أن 78 في المائة من الهايتيين لا يؤيدون التطعيم حاليا، يجري تنفيذ حملة إعلامية وجهود التوعية المجتمعية من أجل تحفيز الطلب وإتاحة توسيع نطاق حملة التطعيم.

63 - وقد أُبلِغ عن آخر حالة إصابة مؤكدة بالكوليرا في هايتي في كانون الثاني/يناير 2019. وحتى الآن في عام 2021، أبلغت وزارة الصحة العامة والسكان عن 10 حالات مشتبه فيها، واتضح أنها كانت جميعها سلبية. وباستثناء الفترة التي تراجعت فيها مراقبة الكوليرا بسبب تفشي كوفيد-19، لم تكتشف هايتي أي حالة مؤكدة منذ حوالي عامين ونصف. وهذه التطورات دليل على فعالية الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا في هايتي للفترة 2013-2022 التي وضعتها وتنفذها وزارة الصحة بدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية واليونيسف وجهات شريكة أخرى.

سابعا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

64 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ادعاء واحداً جديداً بالاستغلال الجنسي يعود إلى فترة نشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتتلقى الضحية المزعومة المساعدة بالتزامن مع إجراء تحقيق في الموضوع.

65 - ووزعت شبكة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين منشورات في 14 موقعا للمشردين في بورت أو برنس وفي المقاطعات الثلاث المتضررة من الزلزال. وأنتجت الشبكة أيضا شريط فيديو بلغة الإشارة عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان إنتاج فيلم بلغة الكريول بشأن الصدمة التي يعاني منها الأشخاص الناجون، وبدأ برنامج الأغذية العالمي العمل بخدمة خط هاتفي مباشر لتيسير الإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

66 - وفيما يتعلق بمساعدة الضحايا الآخرين، بدأ في 9 آب/أغسطس تنفيذ مشروع يموله الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورابطة

المتطوعين في مؤسسة الخدمة الدولية، وسيستمر حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. والهدف من المشروع هو تقديم الدعم في مجالات التعليم والتغذية والصحة للأطفال المولودين بسبب حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، إلى جانب تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وسبل العيش لأمهاتهم. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مع المنظمة الدولية للهجرة على تلبية الاحتياجات المنقذة لحياة الضحايا وأطفالهن، ولا سيما من خلال تأمين الرعاية الطبية العاجلة ودعم سبل كسب العيش من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

ثامنا - ملاحظات

67 - كان اغتيال الرئيس مويس اعتداء على الديمقراطية وعلى كرامة شعب ذي سيادة. وأدعو قيادات هايتي إلى البرهنة على الإرادة السياسية اللازمة لتقديم جميع مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة، بطريقة شفافة وذات مصداقية، فيما يتعلق بمراعاة الأصول القانونية. وقد اتسم تاريخ هايتي الحديث بالعديد من القضايا الجنائية البارزة التي لم يتم التحقيق فيها بشكل وافٍ أو مقاضاة مرتكبيها. والأمم المتحدة ملتزمة بدعم جهود السلطات الوطنية لإجراء إصلاحات في مجال العدالة من أجل التصدي للإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة، بما في ذلك من خلال زيادة قدرتها على التحقيق في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها والبت فيها.

68 - وكشف اغتيال الرئيس كذلك عن الهشاشة المؤسسية في هايتي وسلط الضوء بشدة على عواقب غياب برلمان وسلطة قضائية يعملان بكامل طاقتهما. وفي الحالة الراهنة، من الضروري أن تشارك الجهات الهايتية صاحبة المصلحة في مناقشات موضوعية بشأن بناء أطر الحوكمة التي يمكن أن تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في البلد، مع ضمان حماية حقوق الإنسان. وأحث أيضا الحكومة على اعتماد خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي لم يبت فيها بعد منذ عام 2019، وعلى دعم إنشاء مكتب مستقل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هايتي لضمان استمرار التعاون مع سلطات الدولة بشأن قضايا حقوق الإنسان.

69 - وأرى مبعثاً للتشجيع في الجهود النشطة التي يبذلها رئيس الوزراء هنري لإشراك الجهات الفاعلة من مختلف الأطياف بهدف التوصل إلى اتفاق سياسي قادر على استعادة الاستقرار المؤسسي. لقد حان الوقت الآن لكي تبدي الجهات صاحبة المصلحة الالتزام السياسي اللازم وتعمل معاً على تنشيط الديمقراطية في هايتي من خلال تنظيم انتخابات قائمة على المشاركة في بيئة مواتية.

70 - ويساورني قلق بالغ إزاء تزايد انعدام الأمن في منطقة بورت أو برنس الكبرى. وهذه الظاهرة المثيرة للقلق تستدعي اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية. وسيكون من الضروري تجديد المشاركة الرفيعة المستوى بين الحكومة وزيادة الدعم للشرطة الوطنية الهايتية من أجل التنسيق والتنفيذ الفعالين للمبادرات الرامية إلى تحسين السلامة العامة. ومع ذلك، فإن وجود قوة شرطة مجهدة وضعيفة الموارد لا يمكن أن يعالج وحده العلل الأمنية في هايتي. ولذلك، أحث الحكومة على أن تضمن استمرار الشرطة في إصلاح تنظيمها وعملها بما يتماشى مع المبادئ والمعايير الحديثة لعمل الشرطة، وأحثها أيضاً على أن تتصدى للزبائنية السياسية للعصابات المسلحة وأن تصمم وتنفذ نهجا أكثر شمولية للتصدي لآفة عنف العصابات في إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية.

71 - ولا يزال وجود التزام مستمر بتنفيذ إصلاح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية أمراً بالغ الأهمية لتزويد نظام العدالة في هايتي بأدوات إضافية للمساعدة في التصدي للتحدي المزمن المتمثل في الحبس الاحتياطي المطول واكتظاظ السجون. وفي هذا الصدد، فإن التعجيل بتفعيل مجلس إدارة مجلس المعونة القضائية وفتح جميع مكاتب المعونة القضائية اللامركزية البالغ عددها 11 مكتبا سيكونان أساسيين لتعزيز الوصول إلى العدالة وتهيئة الظروف للتعجيل باستعراض قضايا الحبس الاحتياطي. وأحث السلطات الوطنية أيضاً على مساعدة إدارة السجون على اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين إمدادات السجون من السلع الأساسية، ومنع أعمال التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والمعاقبة عليها.

72 - وتشارك الأمم المتحدة شعب هايتي وسلطاتها في الحداد على ضحايا زلزال 14 آب/أغسطس. ونعرب عن حزننا أيضاً على فقدان زميلنا الدكتور عثمان توري الذي لقي حتفه في الحادث المأساوي لانهيار فندق. وتزيد الاحتياجات الإنسانية الإضافية التي نشأت بسبب الزلزال من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. وبالنظر إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من خطر انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلد يبلغ حوالي 4,4 ملايين شخص وأن عنف العصابات شرد 000 19 شخص في أجزاء من العاصمة، فمن الأهمية بمكان توفير التمويل الإنساني لتلبية جميع الاحتياجات، بما في ذلك الاحتياجات التي كانت قائمة قبل الكارثة الأخيرة التي حلت بهايتي. ولذلك، أحث الدول الأعضاء على كفالة التمويل الكامل للنداء العاجل بجمع مبلغ 187,3 مليون دولار وللخطة العادية للاستجابة الإنسانية. وأدعو السلطات الوطنية كذلك إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في توفير الحماية للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها، بسبل منها ضمان أن يتمكن العاملون في مجال تقديم المعونة من الوصول إليهم في جميع الأوقات.

73 - وأشعر بالتفاؤل إزاء القيادة المعززة لمديرية الحماية المدنية في توجيه وتنسيق مواجهة آثار الزلزال، كما عاينت ذلك نائبة الأمين العام خلال زيارتها الأخيرة إلى هايتي. واستنادا إلى الدروس المستفادة من تدابير مواجهة زلزال عام 2010 وإعصار ماثيو في عام 2016، سيكون من الضروري أن تحشد الجهات الدولية الشريكة لهايتي قدراتها وتدعم جهود القيادة والتنسيق التي تضطلع بها الحكومة في سياق تعجيل البلد بمساعي الانتعاش وإعادة الإعمار. وينبغي دعم المؤسسات والهياكل والنظم سواء الوطنية أو المحلية، وينبغي الاعتماد على الخبرات والقدرات والمعارف الهايتية لضمان صياغة استجابة محددة السياق تتيح للبلد إعادة البناء على نحو أفضل.

74 - ولا ينبغي أن تؤثر الحاجة الملحة إلى التصدي للأزمات الحالية في هايتي على جهود الدول الأعضاء في دعم خطة التنمية المستدامة في البلد والعمل مع الجهات الشريكة الهايتية في مواجهة التحديات الهيكلية وأوجه العجز في الحوكمة والتنمية التي تغذي عدم الاستقرار وانعدام الأمن وتزايد الاحتياجات الإنسانية. ويمثل الزخم الذي نشأ مؤخراً بين الجهات الشريكة في التنمية في البلد بشأن إعادة التفكير في استراتيجيتها اعترافاً بأن جهود المعونة منذ عام 2010 - التي بلغ مجموعها حوالي 14,7 مليار دولار حتى الآن - لم تحقق النتائج المتوقعة بعدُ، وأن هناك حاجة إلى اتباع نهج جديد في التصدي للعوائق المنهجية والتشغيلية أمام إحراز تقدم ملموس وكبير في مواجهة التحديات الرئيسية في مجال السياسة وحقوق الإنسان والتنمية التي تعرقل مسار هايتي.

75 - و أود أن أجدد التأكيد على التزام الأمم المتحدة بالمساهمة في استقرار هايتي وازدهارها. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأعرب عن خالص امتناني لممثلتي الخاصة لهايتي، هيلين ميغير لا لايم، ونائب ممثلتي الخاصة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، برونو لوماركي، ولجميع أفراد الأمم المتحدة في البلد على عملهم الدؤوب وتفانيهم.

المرفق الأول

مؤشرات النقاط المرجعية والأهداف وخطوط الأساس

الرمز	*دلالته*	*الرمز*	*دلالته*
✓	تحقق الهدف في الموعد المحدد/بتأخير (3 أهداف، 8,3 في المائة)	↘	تحديات خطيرة تتسبب في تأخير ملحوظ في تحقيق الهدف في الموعد المحدد (هدفان، 5,6 في المائة)
↗	على المسار المفضي إلى تحقيق الهدف في الموعد المحدد (4 أهداف، 11,1 في المائة)	!	لم يحرز أي تقدم (14 هدفا، 38,9 في المائة)
→	تحديات تؤخر تحقيق الهدف في الموعد المحدد (12 هدفا، 33,3 في المائة)	△	عدم إمكانية ورود أي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير (هدف واحد، 2,8 في المائة)

النقطة المرجعية	*الهدف*	*الهدف الموعد المحدد*	*خط الأساس في كانون الأول/ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك*	*التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)*	*الاتجاه*
1 - مشاركة الجهات الفاعلة الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المجتمع المدني، في التعاون الشامل وبناء توافق الآراء بما يفضي إلى تحسين أداء مؤسسات الدولة والحوكمة الرشيدة.	1-1-1 إفضاء الحوار السياسي إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات اللازمة والخطوات المتعين اتخاذها مستقبلاً، بما في ذلك التمثيل الكافي للمرأة.	الأصلي: كانون الأول/ديسمبر 2020 المعدل: كانون الأول/ ديسمبر 2022	الأطراف السياسية متفقة حالياً على أن الحاجة تستدعي القيام بإصلاحات هيكلية ولكن لا يوجد توافق في الآراء بينها بشأن الترتيبات الانتقالية: فما من عملية حوار شامل جارية.	استمرت جهود الحوار الرامية إلى التوصل إلى الحد الأدنى من توافق الآراء، بما في ذلك من جانب المجتمع المدني، ولكنها لم تسفر عن نتائج بسبب التجاذبات السياسية المتجذرة.	→
	1-2-1 وضع ترتيبات انتقالية وخارطة طريق	لا ينطبق	لا تزال الحكومة تعمل بوصفها حكومة قائمة بالأعمال؛ وانتهت ولاية مجلس النواب وجزء من مجلس الشيوخ في 13 كانون الثاني/يناير 2020، بينما أُجِّل إجراء الانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2019.	تولت حكومة جديدة مهامها في 20 تموز/يوليه 2021. ولا تزال جهود الحوار متصدعة دون التوصل إلى وضع خارطة طريق واضحة لإجراء الانتخابات.	→

النقطة المرجعية	الهدف	الهدف الموعد المحدد	خط الأساس في كانون الأول/ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك	التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)	الاتجاه
	1-2-2 اعتماد دستور جديد لهايتي.	لا ينطبق	لا يزال دستور عام 1987 سارياً. ولم تسمح الظروف السياسية بإحراز تقدم في مبادرات الإصلاح الدستوري مؤخرا.	رفض معظم الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيهم حزب تيت كالي الهايتي الحاكم وحلفاؤه، مشروعي 2 شباط/فبراير و 19 أيار/مايو 2021 اللذين قدمتهما اللجنة الاستشارية المستقلة. وتعكف هذه الجهات حاليا على استعراض مشروع ثالث، قدمته اللجنة في 3 أيلول/سبتمبر.	
	1-3-1 اعتماد إطار قانوني انتخابي جديد يحافظ على الأحكام السارية التي تتعلق بتمثيل المرأة	كانون الأول/ديسمبر 2020	لم يبتّ البرلمان بعد في مشروع قانون الانتخابات المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر 2018، مع وجود خطط لوضع صيغة مشروع جديدة.	أدت الأزمة السياسية التي طال أمدها إلى تأخير انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2019، تلتها أزمة دستورية في كانون الثاني/يناير 2020 عندما انتهت ولايات جميع البرلمانيين (باستثناء 10 أعضاء متبقين في مجلس الشيوخ) ورؤساء البلديات. وصدر مرسوم انتخابي جديد في 5 تموز/يوليه 2021 يتضمن أحكاما لتحسين تمثيل المرأة في المجلس الانتخابي المؤقت وترشيح المرشحين.	تحقق الهدف مع حصول تأخير.
	1-4-1 زيادة الاستثمارات الحكومية كنسبة مئوية من مجموع النفقات بنسبة 5 في المائة من 3,72 في المائة في الفترة	تشرين الأول/أكتوبر 2020	كانت الاستثمارات الحكومية بنسبة 3,72 في المائة من مجموع المصروفات في الفترة 2018-2019.	قابل الزخم الأولي لزيادة الاستثمارات نفقات هيكلية وأمنية وغير متوقعة مستمرة وذات صلة بكوفيد-19.	

النقطة المرجعية	الهدف	الهدف الموعد المحدد	خط الأساس في كانون الأول/ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك	التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)	الاتجاه
	2018-2019 إلى 3,91 في المائة للفترة 2019-2020، ما بعد احتساب التضخم.				
2 - انخراط مؤسسات الدولة والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني الأهلية والمنظمات الشبابية والنسائية في عمليات وبرامج للتشاور والتعاون واتخاذ القرار تمكّن من الحد من العنف المجتمعي، ولا سيما العنف المرتبط بالعصابات الإجرامية والجرائم الجنسية والجنسانية.	2-1-1 اعتماد الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذها. المستويات: (1) صياغة الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (2) اعتماد الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (3) تنفيذ الاستراتيجية الوطنية.	صياغة الاستراتيجية واعتمادها بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2020، وبدء تنفيذها في كانون الثاني/ يناير 2021.	تعكف اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حاليا على صياغة استراتيجية وطنية بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.	انصب اهتمام الحكومة في البداية على نهج يركز على إنفاذ القانون عندما قدم مشروع الاستراتيجية في أيار/مايو 2020. ثم تحول إلى نهج شامل عقب فشل عملية كبيرة للشرطة في آذار/مارس 2021، مما أدى إلى إنشاء فرقة عمل مخصصة واعتماد الاستراتيجية في وقت لاحق في 5 تموز/يوليه 2021. وساهم في تصميم هذا المشروع وإنجازه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.	على المسار المفضي إلى تحقيق الهدف في الموعد المحدد. ↗
	2-2-1 عدد المشاريع والتدخلات المجتمعية المتعلقة بالحد من العنف المجتمعي وبنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي نُسّقت عن طريق اللجنة الوطنية لنزع	كانون الأول/ديسمبر 2020	لا شيء يذكر	تأخر تنفيذ البرنامج المشترك بين الوكالات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي) بسبب طول مدة المفاوضات مع المنظمات غير الحكومية	→

النقطة المرجعية	الهدف	الهدف الموعد المحدد	خط الأساس في كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك	التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)	الاتجاه
	السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.			الشريكة المنفذة. واعتبارا من آب/أغسطس 2021، شُرع في تنفيذ مشاريع لتوليد فرص العمل في ستة أحياء معرضة للخطر استفاد منها ما مجموعه 550 شخصا. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تقييم 13 منصة مجتمعية، تضم 141 عضوا من بينهم 63 امرأة.	
	2-3-1 اعتماد وتنفيذ قوانين وأطر ملائمة في مجال إدارة الأسلحة والذخائر. المستويات: (1) إعادة صياغة القانون المتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر؛ (2) وضع خط أساس وطني بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ (3) اعتماد قانون متعلق بإدارة الأسلحة والذخائر.	كانون الأول/ ديسمبر 2021	أقرّ مجلس الشيوخ مشروع قانون متعلق بإدارة الأسلحة والذخائر ولكنه يحتاج لمزيد من التنقيح ليُعتمد.	وضع مشروع قانون متعلق بالأسلحة والذخائر في صيغته النهائية في 30 حزيران/يونيه 2021، بدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. والنص الآن رهن القرار الذي ستتخذه السلطة التنفيذية بشأن كيفية اعتماده.	
	2-4-1 تخصيص نسبة مئوية من ميزانية الدولة لأغراض توفير الرعاية الشاملة لضحايا العنف وحمايتهم من خلال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.	كانون الأول/ ديسمبر 2021	لم تخصص ميزانية محددة لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالعنف الجنساني.	على الرغم من أن المرسوم الذي يعتمد ميزانية الفترة 2020-2021 يخصص نسبة 0,4 في المائة من الميزانية العامة لوزارة شؤون المرأة وحقوقها، فلم تخصص أي ميزانية محددة لتنفيذ خطة العمل الوطنية للعنف	

النقطة المرجعية	الهدف	الهدف الموعد المحدد	خط الأساس في كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك	التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)	الاتجاه
				الجنساني للفترة 2017-2027.	
	2-4-2 اعتماد وتنفيذ الإطار القانوني الجديد المقترح بشأن العنف الجنساني، بما في ذلك نصُّه على كفالة توفير التمويل الحكومي لأغراض منع العنف الجنساني والتصدي له.	كانون الأول/ ديسمبر 2021	اعتمد مجلس الشيوخ عدة مواد من الإطار القانوني الجديد المقترح بشأن العنف ضد المرأة والفتاة.	لم يُعتمد بعدُ الإطار القانوني المقترح بشأن العنف الجنساني، على الرغم من أن وزارة وضع المرأة وحقوق المرأة تعكف على استعراض مقترح لعرضه على مجلس الوزراء.	
	2-4-3 إطلاق برنامج "تسليط الضوء" وتنفيذه.	حزيران/يونيه 2020	وُوفق على برنامج "تسليط الضوء" في 17 كانون الأول/ديسمبر 2019.	أجلت السلطات الوطنية بدء تنفيذ برنامج "تسليط الضوء" بسبب تأثير جائحة كوفيد-19. وقد بدأ التنفيذ في أيلول/ سبتمبر 2020، بهدف توسيع نطاق حصول الناجين من العنف على خدمات متعددة الأبعاد، بما في ذلك خدمات الشرطة والعدالة. وأُقيم حفل رسمي لبدء التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بحضور رئيس الوزراء والوزيرة المسؤولة عن وضع وحقوق المرأة والمنسق المقيم والمديرين القطريين للعديد من وكالات الأمم المتحدة.	
	2-5-1 انخفاض معدل الجرائم حسب المنطقة بنسبة 5 في المائة في المناطق المنخفض فيها وجود سلطات الدولة	كانون الأول/ديسمبر 2020	كانون الأول/ديسمبر 2019: سيتي سولييْ 9 حوادث	المتوسط الشهري للفترة من أيلول/سبتمبر 2020 إلى تموز/يوليه 2021: سيتي سولييْ: 1,8 حادث	

النقطة المرجعية	الهدف	الهدف الموعد المحدد	خط الأساس في كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك	التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)	الاتجاه
	والمناطق المحدد أنها بؤر توتر، باتخاذ سيتي سولييْ، ومارتيسان، ولاسالين، وكروا دي بوكي، وبيل – إير مناطقَ تجريبية. الهدف: سيتي سولييْ 8,55 حوادث في الشهر مارتيسان 9,5 حوادث في الشهر لاسالين 2,85 حادث في الشهر كروا دي بوكي 22,8 حادثا في الشهر بيل – إير 3,8 حوادث في الشهر		مارتيسان 10 حوادث لا سالين 3 حوادث كروا دي بوكي 24 حادثا بيل إير 4 حوادث	مارتيسان: 1,7 حادث لا سالين: 0,27 حادث كروا دي بوكي: 16,3 حادثا بيل إير: حادثان وفي حين انخفض عدد الحوادث المبلغ عنها مقارنة بالفترات السابقة، فإن المنهجية المستخدمة لا يمكن الوثوق بها بسبب نقص الإبلاغ الكبير الناجم عن ارتفاع مستويات انعدام الأمن والعنف.	
3 – أداء الشرطة الوطنية والمؤسسات الإصلاحية ومؤسسات العدل ومكافحة الفساد لعملها بموجب الأطر القانونية والإدارية المحسَّنة وآليات الرقابة.	3-1-1 تخصيص نسبة 7 في المائة على الأقل من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية في كل سنة مالية.	كانون الأول/ ديسمبر 2020	نسبة 6,6 من الميزانية الوطنية مخصّصة للشرطة الوطنية، وهي نسبة لم تتغير منذ عام 2017.	ظلت حصة الميزانية الوطنية المخصصة للشرطة الوطنية الهايتية ثابتة، عند نسبة 6,59 في المائة في ميزانية الفترة 2021/2020.	(!)
	3-2-1 أُنشئ في مقاطعة كاب هايسيان مكتب قادر على أداء مهامه تابع للمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية.	كانون الأول/ ديسمبر 2020	لا يؤدي مكتب المقاطعة التابع للمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية مهامه بعدُ.	يعمل المكتب التابع للمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية في مقاطعة كاب هايسيان بكامل طاقته ويؤدي مهامه منذ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقامت المفتشية العامة في	تحقق الهدف في الموعد المحدد. ✓

النقطة المرجعية	الهدف	الهدف الموعد المحدد	خط الأساس في كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك	التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)	الاتجاه
				كاب هايسيان، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بتجنيد وتدريب 18 مفتشًا، من بينهم 3 نساء. واقتنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعدات اللازمة لتشغيل المكتب.	
	3-2-2 اعتماد استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد	كانون الأول/ ديسمبر 2021	انتهى سريان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2009-2019؛ ولم توضع استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد.	لم تضع الحكومة ولم تعتمد بعدُ استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد.	
	3-3-1 زيادة نسبة أفراد الشرطة إلى السكان بحيث تصل إلى 1,40 شرطي لكل 000 1 نسمة.	كانون الأول/ ديسمبر 2021	1,33 شرطي لكل 000 1 نسمة.	في 3 أيلول/سبتمبر 2021، بلغ مجموع القوة العاملة في الشرطة الوطنية الهايتية 881 14 شرطيا، أي ما يعادل 1,25 شرطي لكل 000 1 نسمة بحسب عدد السكان المتوقع لعام 2021. ومع ذلك، أُحرز تقدم مع تخريج الدفعة الثلاثين في 8 آب/أغسطس 2019 والتي تضم 656 متدربا من متدربي الشرطة، من بينهم 140 من الإناث. وبدأ فصل جديد تدريبه الأساسي في 16 أيار/مايو 2021، وهو يتألف من 634 متدربا، من بينهم 133 من الإناث. وعند تخرج هذه الدفعة في نهاية العام، سترتفع النسبة إلى	.

النقطة المرجعية	الهدف	الهدف الموعد المحدد	خط الأساس في كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك	التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)	الاتجاه
				1,3 شرطي لكل 1 000 نسمة.	
	3-3-2 ارتفاع النسبة المئوية لضابطات الشرطة إلى 11 في المائة.	كانون الأول/ ديسمبر 2021	تشكل النساء نسبة 10,5 في المائة من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية.	في 1 حزيران/يونيه، كانت نسبة الإناث تمثل 10,7 في المائة من جميع ضباط الشرطة الوطنية الهايتية. ويعمل مستشارو الأمم المتحدة على إقناع نظرائهم الوطنيين بأهمية تحقيق هدف التوظيف المراعي للاعتبارات الجنسانية المتمثل في تمثيل المرأة بنسبة 12 في المائة تمشيا مع خطة التنمية الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة 2017-2021. وهناك حملة توعية جارية لتشجيع النساء على الانضمام إلى الشرطة الوطنية الهايتية. ويستمر أيضًا تدريب الشرطة الوطنية الهايتية على مسائل المساواة بين الجنسين.	
	3-3-3 إنشاء مكاتب للمساعدة القانونية وأداؤها لوظائفها في 13 دائرة قضائية.	كانون الأول/ ديسمبر 2021	لم تُنشئ بعد أي مكاتب للمساعدة القانونية بموجب قانون المساعدة القانونية الجديد.	أُنشئ المجلس المسير لمجلس المساعدة القانونية في 5 أيار/ مايو. وفي وقت لاحق، أنشئ مكتبان للمساعدة القانونية في بيتي - غواف (المقاطعة الغربية) ولي كاي (المقاطعة الجنوبية) في حزيران/يونيه.	

النقطة المرجعية	الهدف	الهدف الموعد المحدد	خط الأساس في كانون الأول/ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك	التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)	الاتجاه
	3-4-1 حصول 6 سجون على اعتماد وفق المعايير الدولية.	كانون الأول/ديسمبر 2021	حصلت 4 سجون على اعتماد، حتى تموز/يوليه 2019.	في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قدم برنامج تدريبي بشأن أدوات اعتماد السجون إلى الموظفين الرئيسيين في المكتب الوطني لأمين المظالم، بهدف دعم مديرية إدارة السجون في عملية اعتماد السجون. بيد أن المكتب لم تسنح له فرصة اعتماد أماكن احتجاز إضافية (اعتمدت 4 أماكن احتجاز حتى الآن) بسبب أولويات وعوائق أخرى تتعلق بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والأمني	
	3-5-1 بحلول عام 2020، كانت نسبة 70 في المائة أو أقل من المحتجزين في الحبس الاحتياطي (وهي مصنفة حسب نوع الجنس والعمر).	كانون الأول/ديسمبر 2020	1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2019: 75 في المائة من المحتجزين في الحبس الاحتياطي.	حتى 26 آب/أغسطس، كانت نسبة 82 في المائة من أصل 275 11 شخصا محتجزا في سجون هايتي (233 9 شخصا، منهم 371 امرأة و 219 صبيا و 21 فتاة) في الحبس الاحتياطي. ويعزى استمرار تراكم القضايا إلى الإضراب المتكرر في المجال القضائي طوال عام 2020 وفترة التوقف المؤقت لمحكمة بورت أو برنس التي يتعذر الوصول إليها بسبب موقعها في منطقة حراسة مشددة. ويوجد في الولاية	

النقطة المرجعية	الهدف	الهدف الموعد المحدد	خط الأساس في كانون الأول/ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك	التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)	الاتجاه
				القضائية لبورت أو برنس أكبر عدد من المحتجزين.	
4 - قيام المؤسسات الحكومية، بالتعاون مع مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان (مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان) ومنظمات المجتمع المدني بحماية وتعزيز وكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وفرض المساءَلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.	4-1-1 اعتمادُ خطة العمل الوطنية لتنفيذ التوصيات التي قبلتها الحكومة، ولا سيما التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل المنجز من قِبَل مجلس حقوق الإنسان، وتنفيذُ الحكومة تدريجياً ما نسبته 50 في المائة من التوصيات، بما فيها ما يتعلق بالقضايا الجنسانية.	كانون الأول/ديسمبر 2021	تهدف خطة العمل للفترة 2019-2021 إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لهايتي لعام 2016 رهن موافقة السلطة التنفيذية عليها.	على الرغم من أن لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات وافقت على خطة العمل الوطنية للفترة 2019-2021 بشأن حقوق الإنسان، فإن السلطة التنفيذية لم تقر هذه الخطة بعدُ. وتتخذ الحكومة خطوات لتنفيذ بعض توصيات الاستعراض الدوري الشامل.	
	4-2-1 التنفيذ التدريجي للاستراتيجية الوطنية لمكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان للفترة 2019-2024، بما في ذلك دمج المنظورات المراعية للاعتبارات الجنسانية.	كانون الأول/ديسمبر 2021	لم تُتّخذ بعدُ أي تدابير لتنفيذ الاستراتيجية.	وضع مكتب أمين المظالم خطة عمل للفترة 2020-2021 وفقا لخطته الاستراتيجية وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، وأطلق حملة بشأن الحق في الصحة، بما في ذلك تنظيم برامج بث صوتي إذاعي بشأن العنف والتنوع الجنسانيين، وإدماج المنظورات المراعية للاعتبارات الجنسانية. وقد أعاقت جائحة كوفيد-19 والمشاكل الأمنية المتكررة تنفيذ هذه الخطط.	

النقطة المرجعية	*الهدف*	*الهدف الموعد المحدد*	*خط الأساس في كانون الأول/ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك*	*التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)*	الاتجاه
	4-3-1 عدد حالات الانتهاكات أو التجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تم عرضها للمحاكمة.	كانون الأول/ديسمبر 2021	أُجري، في إطار بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التحقيق فيما يقدر بنسبة 77 في المائة من الحالات، وجرى متابعة نسبة 12 في المائة منها قضائيا. وجميع الحالات المتابعة قضائياً والبالغ نسبتها 12 في المائة لا تزال قيد المقاضاة ولذلك لم يُبتَّ فيها قضائياً بعدُ.	في الفترة من أيلول/سبتمبر 2020 إلى حزيران/يونيه 2021، وثقت البعثة 213 انتهاكا لحقوق الإنسان؛ ولم تتابع المفتشية العامة للشرطة الوطنية في هايتي التحقيق إلاّ في 126 منها. وخلال الفترة نفسها، أنجزت المفتشية العامة 131 تحقيقا، كان شُرع في إجراء بعضها من قبل. ولم تعرض أي من القضايا الثماني التي أحيلت إلى مكاتب المدعين العامين للمحاكمة حتى نشر هذا التقرير.	
	4-4-1 نشر منظمات المجتمع المدني الهايتية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان 10 تقارير، بما فيها تقارير متعلقة بالقضايا الجنسانية.	كانون الأول/ديسمبر 2021	نشرت منظمات المجتمع المدني ما مجموعة 47 تقريراً خلال ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي التي دامت سنتين.	قدمت منظمات المجتمع المدني الوطنية ما لا يقل عن ثمانية تقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وأصدرت عدة منظمات تقارير وشاركت في معالجة العديد من قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الصحة وحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم. وتشارك منظمات المجتمع المدني النسائية في إطار برنامج "تسليط الضوء" للدفاع عن حقوق الإنسان، تمشيا مع توصيات اتفاقية	تحقق الهدف في الموعد المحدد. 

النقطة المرجعية	*الهدف*	*الهدف الموعد المحدد*	*خط الأساس في كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك*	*التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)*	*الاتجاه*
				القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاستعراض الدوري الشامل.	
5 - إتاحة مؤسسات الدولة والسلطات المحلية والقطاع الخاص إمكانية وصول الشباب والنساء والفئات الضعيفة إلى فرص العمل اللائق، بما في ذلك الوظائف والتعليم والتدريب، بما يسهم في الحد من المظالم الاجتماعية والاقتصادية ومعالجة دوافع عدم الاستقرار وانعدام المساواة.	5-1-1 تشغيل قطاع النسيج 000 63 فرد.	كانون الأول/ ديسمبر 2021	يشغِّل قطاع النسيج حالياً 000 54 فرد.	حتى 30 آب/أغسطس 2021، تشغل صناعة النسيج 309 51 أفراد. وانخفضت صادرات النسيج بسبب انخفاض الطلب من البلدان المستوردة وانخفاض توافر الإمدادات ، فضلا عن الإغلاق الجزئي أو الكامل للمصانع خلال الأشهر الأولى من تفشي جائحة كوفيد-19.	
	5-2-1 اعتماد السلطات الوطنية والمحلية تدبيرَيْن على الأقل للتشجيع على إدماج المرأة في سلاسل الإمداد العالية القيمة في الزراعة المستدامة.	كانون الأول/ ديسمبر 2021	لا توجد أي تدابير	في أيار/مايو 2021، كرر البنك المركزي (بنك جمهورية هايتي) الإعراب عن التزامه بإدماج المزيد من رائدات الأعمال في القطاع المالي الرسمي وأعلن أنه سينشئ صندوق ضمانات رأسماله 10 ملايين دولار لفائدة رائدات الأعمال.	
	5-3-1 وضعُ السلطات الهايتية وتنفيذُها برنامجاً للإصلاحات الاقتصادية والمالية، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية	كانون الأول/ ديسمبر 2021	عدم وجود حكومة مصدّق عليها من البرلمان يعني أن هايتي غير قادرة حالياً على الالتزام بإنجاز إصلاحات اقتصادية.	لم يُتخذ أي إجراء آخر. واقتران عدم الاستقرار السياسي الحاد، والهشاشة المؤسسية، وانخفاض القدرة، كل ذلك يجعل من الصعب	

النقطة المرجعية	*الهدف*	*الهدف الموعد المحدد*	*خط الأساس في كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك*	*التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)*	الاتجاه
	ذات الصلة بالموضوع.			بوجه خاص على السلطات الوطنية الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية، كما يتضح من عدم إحراز تقدم في المفاوضات التي تجريها مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج محتمل يتابعه خبراء الصندوق.	
6 - تعزيز مؤسسات الدولة من أجل التنفيذ الفعال لسياسات وبرامج تكفل تقديم خدمات أساسية تتسم بالجودة في أوساط المجتمعات المحلية الأشد احتياجاً إليها وزيادة قدرتها على الصمود في وجه ما يهددها من أخطار متصلة بالمناخ، بسبل منها إدارة الكوارث وتخفيف المخاطر.	6-1-1 إنجاز التعداد الخامس للسكان والمساكن في هايتي، بما في ذلك إنجاز مرحلة ثانية مكرّسة لتعزيز ثقافة استخدام البيانات الإحصائية، ولتوطيد النظام الإحصائي الوطني.	كانون الأول/ ديسمبر 2021	أُنجزت جميع الأنشطة التحضيرية اللازمة قبل القيام بالحصر التعدادي الرئيسي، بما في ذلك عمليات المسح والتعداد التجريبي وشراء المعدات.	لا تغيير. ولم يسمح السياق الاجتماعي والسياسي المتسم بعدم الوضوح بتحديد موعد لبدء مرحلة التعداد.	
	6-2-1 زيادة نسبة السكان المستفيدين من مصادر إمدادات مياه محسَّنة لتبلغ 79 في المائة.	كانون الأول/ ديسمبر 2021	تستفيد نسبة 73,4 في المائة من السكان حالياً من مصادر إمدادات مياه محسَّنة.	لم يحدث أي تغيير حتى 6 آب/أغسطس 2021. ووفقا للتقرير المرحلي لبرنامج منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة للرصد المشترك لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لعام 2021، تستفيد نسبة 67 في المائة من	

النقطة المرجعية	الهدف	الهدف الموعد المحدد	خط الأساس في كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك	التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)	الاتجاه
				السكان من مصادر مياه محسنة وتستفيد نسبة 10 في المائة من مياه محسنة استفادة محدودة.	
	6-2-2 تغوّط نسبة 15 في المائة من السكان في المناطق الريفية ونسبة 2 في المائة من السكان في المناطق الحضرية في العراء.	تموز/يوليه 2023. [أ]	المناطق الريفية: 36 في المائة المناطق الحضرية: 10 في المائة	تغوّط نسبة 31 في المائة من السكان في المناطق الريفية ونسبة 8 في المائة من السكان في المناطق الحضرية في العراء (المصدر: التقرير المرحلي لبرنامج الرصد المشترك لمنظمة الصحة العالمية واليونيسف لعام 2021).	
	6-3-1 نسبة 30 في المائة من السكان معرضة لانعدام الأمن الغذائي الشديد الحدّة استناداً إلى التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (المرحلة 3+/انعدام الأمن الغذائي الحاد).	كانون الأول/ ديسمبر 2021	نسبة 35 في المائة من السكان تعاني حاليا من انعدام الأمن الغذائي الشديد الحدّة (المرحلة 3+/انعدام الأمن الغذائي الحاد، من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)	وفقا للتحليل الذي قام به التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في أيلول/سبتمبر 2020، تشكو نسبة 46 في المائة من السكان حاليا من انعدام أمن غذائي شديد الحدّة. لم يحدث أي تغيير حتى 6 آب/أغسطس 2021.	
	6-4-1 397 حالة وفاة نفاسية لكل 000 100 حالة ولادة مولود حيّ.	تموز/يوليه 2023(أ)			
	6-4-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أقل من 81 حالة وفاة لكل 000 1 حالة ولادة مولود حيّ.	تموز/يوليه 2023 (أ)	81 حالة وفاة لكل 1000 ولادة مولود حي كما ذكر في الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام 2017.	لم يحدث أي تغيير حتى 6 آب/أغسطس 2021.	

النقطة المرجعية	الهدف	الهدف الموعد المحدد	خط الأساس في كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك	التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)	الاتجاه
	6-5-1 أحد عشر مركزاً للطوارئ قيد العمل (مركز واحد على الصعيد الوطني و 10 مراكز على صعيد المقاطعات).	كانون الأول/ ديسمبر 2021	أُنشئ 11 مركزاً ولكن لم تتحسّن قدرة أي منها على تنسيق الاستجابة للكوارث (وتحسُّن القدرة يُعرّفُ على أنه تلقي التدريب على الإدارة والعمل بمعدات وأدوات رئيسية، منها خطة طوارئ نموذجية ودليل تشغيل موحد).	تحسنت قدرة المراكز الأحد عشر بتركيب معدات للطاقة الشمسية والاتصالات. ولدى مركزين قاعدة بيانات مستكملة.	
	6-6-1 المسار 1: معدل حالات الإصابة بالكوليرا المشتبه فيها أقل من 0,01 لكل 000 1 نسمة (هدف الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا لعام 2022).	الأصلي: كانون الأول/ ديسمبر - 2022 المعدل: شباط/ فبراير - 2022 3 سنوات دون تسجيل حالات.	نسبة 0,06 حالة لكل 000 1 نسمة.	لم تُؤكد أي حالة جديدة للإصابة بالكوليرا منذ شباط/فبراير 2019.	
	6-6-2 المسار 2: تنفيذ 20 مشروعاً مجتمعياً في المناطق المصابة بالكوليرا.	كانون الأول/ ديسمبر 2020	أُنجزت 5 مشاريع في عام 2019 في إطار مبادرة تجريبية. وبالنسبة للمشاريع المجتمعية العشرين المقرر تنفيذها في إطار توسيع المشاريع، أتمّ 18 مجتمعاً محلياً مرحلة المشاورات لتحديد المشاريع، بينما لم يبدأ مجتمعان محليان عملية التشاور بعد.	جرى تحديد 20 مشروعا من أصل 20 مشروعا مجتمعيا. ولا تزال عملية التنفيذ جارية، حيث تبلغ نسبة تصاميم التشييد المكتملة 50 في المائة. وفي حين أُحرز تقدم كبير نحو تحقيق هذا الهدف، فقد تعيّن تعديل الجدول الزمني المرتبط بتنفيذه بالكامل بعد توقف تنفيذ البرنامج، أولا، بسبب فترة الاضطراب والعنف في جميع أنحاء البلد في أواخر عام 2019، ثم إلى أثر	

النقطة المرجعية	الهدف	الهدف الموعد المحدد	خط الأساس في كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يتم تحديد خلاف ذلك	التحديث في 6 آب/أغسطس (أو ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك)	الاتجاه
				جائحة كوفيد-19. وفي كلتا الحالتين، مُنع موظفو المشروع التابعون للبرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من الوصول إلى مناطق التنفيذ. ومع ذلك، استمرت المشاورات عن بعد خلال فترة التوقف القسري هذه، وعادت مرحلة بناء المشروع الآن على قدم وساق. ووافقت اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بالكوليرا في هايتي على التمديد.	

(أ) يرجى الانتباه إلى أن هذا الهدف يستند إلى الأداة الإحصائية المنبثقة عن الدراسة الاستقصائية الوطنية التي تصدر كل خمس سنوات بشأن معدلات الوفيات والاعتلال والانتفاع بالخدمات. وإلى حين الإصدار المقبل، ستُتاح تحديثات استناداً إلى مصادر أخرى.